

كلمة الدكتور محمد علي الحكيم
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
في افتتاح الاجتماع الرابع والعشرين لآلية التنسيق الإقليمي
القاهرة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، مقر جامعة الدول العربية

معالي أمين عام جامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط،
السيد مراد وهبه، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية،
الزملاء في منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية،
الحضور الكريم،

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقديري الكبير لجامعة الدول العربية على استضافة الاجتماع الرابع والعشرين لآلية التنسيق الإقليمي. تشترك الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في الأهداف والتطلعات نفسها، من أجل تنمية مستدامة ومنصفة تشمل جميع شعوب المنطقة العربية وبلدانها؛ وإني فخور بما يجمعنا من تاريخ طويل من التعاون. ويتيح عقد اجتماع آلية التنسيق الإقليمي هنا، في مقر جامعة الدول العربية، الفرصة لنشارك مع الجامعة ومؤسساتها في تحديد الأولويات والبرامج المشتركة.

ويأتي انعقاد اجتماعنا اليوم تحت عنوان "تمويل التنمية"، في الوقت المناسب. في الشهر الماضي، حضرت في نيويورك، إطلاق الاستراتيجية الجديدة للأمين العام للأمم المتحدة لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030. تركز الاستراتيجية على الحاجة إلى أن يكون تمويل التنمية مستداماً، وتدعو الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والأسواق المالية الخاصة إلى الحد من تدفق الموارد إلى الاستخدامات غير المستدامة، من خلال إحداث تغييرات في الحوافز والتشريعات والتنظيمات.

وتهدف الاستراتيجية، على وجه التحديد، إلى تسريع التقدم في ثلاثة مجالات رئيسية هي: (1) موازنة السياسات المالية والاقتصادية العالمية مع خطة عام 2030؛ (2) تعزيز استراتيجيات التمويل المستدام والاستثمارات على المستوى العالمي، مع إيلاء أهمية خاصة للمستويين الإقليمي والقطري؛ (3) الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها الابتكارات المالية والتكنولوجيات الجديدة والرقمنة في تحقيق وصول عادل إلى التمويل. ويولي اجتماعنا اليوم اهتماماً خاصاً للاستراتيجيات والاستثمارات الإقليمية والوطنية.

نحن نعلم أن التوقعات الاقتصادية والمالية للمنطقة العربية لا تزال دون إمكاناتها. ونعلم أيضاً، وفقاً للتقديرات الأخيرة للإسكوا، أن الفجوة في التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية آخذة في الاتساع. لكن هذه الفجوة لا تعود فقط للنقص في الموارد، بل تعود أيضاً لعدم توظيف التدفقات المالية في استثمارات منتجة.

بيّنت تقديرات الإسكوا أن موارد المنطقة العربية تكفي لردم الفجوة في تمويل التنمية. ومن شأن هذه الموارد، التي تشمل الاستثمارات المحلية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية التي تدخل إلى المنطقة، إحداث المزيد من الآثار الإيجابية إذا ما وُجّهت بفعالية نحو الاستثمار في التنمية المستدامة، على غرار تطوير القطاع الخاص، وتنويع الاقتصادات، وتعزيز النمو الشامل للجميع. فالمنطقة العربية قادرة على تحقيق نتائج إيجابية كثيرة من التحول الذي يدعو إليه الأمين العام.

السيدات والسادة،

دورنا أساسي في دعم الدول الأعضاء في وضع الحوافز والقوانين والنظم اللازمة، وتوجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو المجالات التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على عدم ترك أي أحد خلف الركب. ويتيح لنا اجتماعنا اليوم فرصة للبحث في سبل العمل معا لتحقيق ذلك.

ونحن نعلم أن البلدان العربية قادرة على زيادة إيراداتها بشكل كبير من الإصلاحات التي تستهدف الضرائب والإعانات، ومن التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، كذلك المرتبطة بالاحتيال الضريبي، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والآثار، والتجارة غير المعلنة بالنفط. وتتكدد المنطقة جراء النزاعات تكاليف باهظة جداً ولا تزال آخذة في الارتفاع. وسيكون للإيرادات الناتجة عن معالجة هذه التحديات أثر إيجابي هام على أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما إذا ما اقترنت بالسياسات والأنظمة المتوقعة المحددة الأهداف، وبجهود لتعزيز المؤسسات العامة وسيادة القانون، وبنظم مالية محلية متنوعة وقوية.

ونحن نعلم أيضاً أن الحكم الرشيد والسياسات المتوازنة تحفز المستثمرين على التحول من الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الاستثمارات الطويلة الأجل الأكثر استدامة. علينا البحث عن أفضل الطرق لمساعدة الحكومات على وضع أطر وطنية متكاملة للتمويل، تستخدم في تحديد الأولويات في مجال التنمية الشاملة المستدامة والمنصفة، وأيضاً في توجيه القطاع الخاص والشركاء الدوليين في التعاون الإنمائي.

ونحن محظوظون اليوم في استضافة عدد من الشخصيات البارزة: السيدة نهى المكاوي من مؤسسة فورد، والسيدة ملك دراز والسيد أشيش كهانا من مجموعة البنك الدولي، والسيد نذراء أباؤوفيتش من البنك الإسلامي للتنمية، والسيد خالد حنفي من اتحاد الغرف العربية، والسيد علي عودة من اتحاد المصارف العربية، وأخيراً وليس آخراً زميلنا السيد نفيذ حنيف من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. حضورهم يعزز التزام منظماتهم بمبادئ تمويل التنمية، لا بل يؤكد على أهمية الشراكات والجهود المشتركة في التصدي لهذا التحدي المعقد والأساسي في الآن.

وإنني على ثقة بأنهم سيثرون نقاشاتنا بتجاربههم الجماعية التي سنستفيد منها في عملنا معاً على تحديد ما ينبغي القيام به لتحقيق توقعات الدول الأعضاء، ومن خلالها، سكان المنطقة.

وأود مرة أخرى أن أشكر جامعة الدول العربية، ولا سيما معالي السيد أحمد أبو الغيط على الضيافة الكريمة وعلى استضافة هذا الاجتماع الهام. وأتمنى لكم مداولات مثمرة ونتائج ملموسة.